الهجرة غير الشرعية
"بين حلم الشمال والموت غرقاً"

د. محمد سيد أحمد*

المقدمة :

لقد انتشرت ظاهرة الهجرة غير الشرعية خلال العقد الأخير بصورة أزعجت الحكومات سواء فى دول الاستقبال أو دول الإرسال، مما جعل هذه الظاهرة أحد الإهتمامات الموجودة على الاجندة السياسية لدول الإتحاد الأوربى الاكثر استقبالا لهذا النوع من الهجرة[١]. وعلى الرغم من أن الحديث عن احصائيات الهجرة غير الشرعية لا يزال يمثل صعوبة كبيرة لكافة الابحاث والدراسات التى تهتم بالظاهرة، إلا أنه لا يجب أن يضيع مع تلك الصعوبات تحليل أبعاد الظاهرة خاصة وأن هناك أرقام مفزعة فى هذا الشأن، حيث تقدر إحدى الدراسات عدد المهاجرين غير الشرعيين فى الولايات المتحدة بحوالى (٨,٥) مليون نسمة وفى أوربا بحوالى (٣) مليون نسمة وذلك فى عام ٢٠٠٠[٢].

وتقدر الأمم المتحدة أعداد المهاجرين غير الشرعيين الى دول العالم المتقدم خلال السنوات العشر الاخيرة بنحو (٣٠) مليون شخص، وتقدر الإحصاءات الدولية عدد الشبان المصريين الذين نجحوا فى دخول العديد من دول الاتحاد الاوربى خلال السنوات العشر الماضية بنحو (٤٦٠) ألف شاب من بينهم نحو (٩٠) ألفا يقيمون فى إيطاليا بشكل غير شرعى، منهم حوالى (٨) ألاف شاب من إحدى قرى محافظات مصر يقيمون فى ميلانو الأيطالية وحدها[٣]. ومن هنا تتضح أهمية الظاهرة هذا الى جانب خطورتها المزدوجة فهى تشكل إزعاج كبير للدول المستقبلة وسوف تشكل خطراً داهما إن لم تلتفت إليها الدول المرسلة.

---

* مدرس علم الاجتماع بالمعهد العالى للخدمة الاجتماعية بالقاهرة.

لقد أدى انهيار الاتحاد السوفيتى وتفككه الى بروز سياسات العولمة فى إطار النظام العالمى الجديد تلك السياسات التى أدت الى سد الطريق أمام الهجرة الشرعية حيث ظهرت انتقائية الهجرة فى ظل الثورة التكنولوجية الحديثة التى تتطلب تأهيل ومهارات عالية وبالتالى أُغلقت الحدود أمام العمالة غير الماهرة، وأمام هذا الاغلاق إضطرت هذه العمالة الى اللجوء للهجرة غير الشرعية(٤). هذا الى جانب أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ والهجوم على مركز التجارة العالمى وتفجيرات مدريد ولندن، حيث أصبحت ظاهرة الهجرة فى دائرة الضوء وانتشرت المخاوف من الهجرة وتأثيرها على الأمن القومى(٥). حيث بدأت الولايات المتحدة وأوروبا الغربية فى تطبيق سياسات أمنية مشددة للحد من نسبة المهاجرين غير الشرعيين تحت حجة الحرب ضد الأرهاب(٦).

لقد أدى تطبيق مصر لسياسات التكيف الهيكلى والخصخصة و إتباع روشتة الإصلاح الاقتصادى المفروضة علينا بواسطة صندوق النقد و البنك الدوليين الى تدهور الأحوال المعيشية للغالبية العظمى من السكان، نتيجة لإرتفاع الأسعار بحجة التحرر الاقتصادى والاتجاه نحو آليات السوق، فى المقابل انسحبت الدولة المصرية تدريجيا وتخلت عن مسئولياتها تجاه مواطنيها مما جعل البعض – خاصة الشباب – يحاول البحث عن بدائل اجتماعية للخلاص من هذه الظروف الاقتصادية القاسية، وفى تلك الاثناء انتشرت العديد من الظاهرات الجديدة على المجتمع المصرى، ومنها ما وصفه أحد علماء الاقتصاد الزراعى المصريين – رفعت لقوشه – بظاهرة الفقر الإنتحارى وكانت ظاهرة الهجرة أحد البدائل الاجتماعية التاريخية للمواطن المصرى البسيط الذى كان يواجه الأزمات الاقتصادية، إما بالتكيف الفائض – على حد تعبير على ليله – أو بالهجرة سواء العربية أو الغربية. لكن فى ظل المتغيرات العالمية الجديدة أُغلقت الحدود وبالتالى أصبح هذا البديل الاجتماعى غير متاح، فلم يجد المواطن المصرى بديلا آخر غير الهجرة غير الشرعية التى تشتمل على نقيضين إما تحقيق حلم الثراء بالهجرة الى الشمال أو الموت غرقا والتخلص من كل المشكلات.

وبعيدا عن النظرة "الفولكلورية" الحزينة للهجرة وإلتصاق المصرى بأرضه وارتباط العودة لديه بإنتهاء الغربة وإنجاز الهدف، تناقش هذه الدراسة أبعاد ظاهرة الهجرة غير الشرعية تلك الظاهرة التى بدأت تدق نواقيسها مع مطلع الألفية الثالثة نتاجا لظروف محلية وإقليمية وعالمية اقتصادية وسياسية، وأرتفع رنين النواقيس ولكن يبدو أن حكومات

تلك الدول التى عانى رعاياها – وعلى رأسها مصر – فضلت أن تغض بصرها وتسد آذانها عن ذلك الرنين معتقدة أن لعنة أبنائها (غير الشرعيين) لن تلاحقها، فلقد تقاعست عن أداء دورها نحوهم منذ البداية ولذا لن يحق لهم مطالبتها بشئ، ويكفيها محاولتها استيعاب أبنائها (المتمردين) على سلطتها داخليا وترويضهم بعد أن افترستهم الأزمة الاقتصادية وتآكلت بوجدانهم معانى الولاء والإنتماء(٧).

أولاً : إشكالية التعريف.

تعد قضية تعريف المفاهيم من أكثر قضايا العلوم الاجتماعية غموضا وخلافا بين علماء هذه العلوم، ويرجع هذا الى حداثة هذه العلوم من ناحية وإلى إختلاف المنطلقات الفكرية والايديولوجية التى تقف وراء دراستها من ناحية أخرى، لذلك لا عجب حين نقرر أن أزمة الثقافة العربية هى أزمة مفاهيم بالأساس حيث ينقسم الباحثين على أنفسهم عند تناول أى مفهوم فى مجال العلوم الاجتماعية لذلك فقد أصبح تحديد المفاهيم وتعريفها الدقيق من بين الخطوات الرئيسية لأى بحث أو دراسة فى مجال العلوم الاجتماعية عامة وعلم الاجتماع بصفة خاصة.

وبناءا على ماتقدم دائما ما أبدأ أى محاولة بحثية بإستجلاء للمفاهيم وتحديدها بدقة حتى أحسم ماذا أدرس منذ البداية، حيث أعتبر خطوة تحديد المفاهيم هى نصف الطريق لتحديد أبعاد الظاهرة موضوع البحث أو الدراسة مما يساعد على تبلورها ووضوحها وبالتالى نتمكن من دراستها ومعالجتها والوصول لنتائج بشأنها. وفى إطار الدراسة الراهنة يأتى مفهوم "الهجرة غير الشرعية" فى مقدمة مايجب تعريفه وتحديده، فهو من ناحية مفهوم حديث الإستخدام فى الأدبيات الاجتماعية الخاصة بالهجرة، ومن ناحية أخرى يعد إستخدامه العلمى إشكالية لأنه مفهوم ليست له جذور بعيدة المدى فى الواقع الاجتماعى.

وفى البداية لابد من التأكيد على أن المفاهيم والتعرفات تعتبر الوحدات التصورية من المستوى الأدنى فى بناء أى نسق نظرى. وإذا كان المفهوم يعتبر رمزا موجزا يشير إلى متغير واقعى، فإن التعريف معادل عادة للمفهوم، وإن كان له طابعه التحليلى الشارح للمتغير الواقعى. وبما أن التعريف معادلاً للمفهوم وشارحا له، فكلاهما إذا استخدمنا لغة "باريتو" مشتقات لراسب واحد أو لقاعدة انطلاق واحدة هى المتغير الواقعى. وإذا كان المفهوم رمزا لمتغير واقعى، فإن وظيفة التعريف هى الرمز والتحديد معا. ومن ثم فإذا كانت متطلبات الدقة والموضوعية واجبة

فى التعريف، فإن احتمالات الخطأ والتحيز واردة كذلك. ولتوضيح مكانة التعريفات فى البناء المنطقى للعلم، فإن ذلك يفرض علينا تحديده بداءة[٨].

مما لاشك فيه أن محاولتنا تعريف مفهوم "الهجرة غير الشرعية" لايمكن العبور إليه إلا من خلال بوابة أوسع و أكثر رسوخا فى مجال الأدبيات الاجتماعية وهى مفهوم الهجرة بشكل عام. فالهجرة ظاهرة قديمة قدم الإنسان، ومنذ أقدم عصور التاريخ والمجتمعات الانسانية تتعرض لموجات متلاحقة من الهجرة يقوم بها الناس أفرادا وجماعات لفترة محدودة أو بصفة نهائية[٩]. يقول ابن فارس فى القاموس عن مادة هجر الهاء والجيم والراء أصلان يدل إحدهما على قطيعة وقطع، والآخر شد الشئ وربطه. الأول الهجرة ضد الوصل، وكذلك الهجران وهاجر القوم من دار الى دار : تركوا الأولى للثانية[١٠].

وتنقسم الهجرة من حيث نطاقها الى نوعين : داخلية وخارجية، الهجرة الداخلية "Internal Migration" يقصد بها انتقال الأفراد من منطقة الى أخرى داخل الدولة الواحدة بقصد الإقامة الدائمة، وقد تكون هذه الهجرة إرادية أى إختيارية وقد تكون إجبارية أى قسرية . أما الهجرة الخارجية "External Migration" فهى الانتقال عبر الحدود من دولة الى أخرى بقصد الإقامة الدائمة فى الدولة الجديدة سواء كانت إرادية أو قسرية، ويطلق عليها الهجرة الدولية[١١].

وهذا التعريف للهجرة هو ما استقر عليه فى الادبيات الاجتماعية الخاصة بالسكان، ويقترب كثيراً من تعريف الأمم المتحدة التى تبنت تعريفاً للهجرة مؤداه " النقلة الدائمة الى مكان يبعد عن الموطن الأصلى بعداً كافياً " حيث لا تتحقق الهجرة إلا بثلاث عناصر هى: الانتقال من مكان الى آخر. البقاء لفترة زمنية فى المكان الذى تم الانتقال إليه. وأخيراً نية الاستقرار الدائم فى المكان الذى تم الانتقال إليه[١٢].

ويأخذ الباحث على هذا التعريف المتفق عليه فى الأدبيات الاجتماعية وكذلك مفهوم الأمم المتحدة نقطة واحدة فقط وهى الخاصة بالإقامة الدائمة أو النقلة الدائمة حيث يمكن أن نضيف إليها لفظة أو المؤقتة وذلك حتى يستقيم الأمر خاصة وأن العنصر الثانى الذى حددته الأمم المتحدة لتحقق الهجرة يشير الى أن البقاء لابد أن يكون لفترة محددة فى المكان الذى تم الانتقال إليه والبقاء فترة محددة لا يعنى بالضرورة الإقامة الدائمة وهذا مايتناقض مع العنصر الثالث الذى يشير إلى نية الاستقرار الدائم. وبذلك يمكن القول أن التعريف الذى يقترحه الباحث هو "النقلة الدائمة أو المؤقته إلى مكان يبعد عن الموطن

الأصلى بعداً كافيا سواء كان ذلك داخل حدود الدولة فيسمى هجرة داخلية أو خارج نطاق الدولة فيسمى هجرة خارجية أو دولية وقد تكون هذه الهجرة إرادية او قسرية".

وإذا ما حاولنا الانتقال لتحديد مفهوم الهجرة غير الشرعية فيجب فى البداية التأكيد على أنه وحتى اللحظة الراهنة لا يوجد تعريف متفق عليه لمفهوم الهجرة غير الشرعية، ولكن كلها إجتهادات يقوم بها بعض الباحثين والمهتمين بالظاهرة فالأمم المتحدة حتى الآن لم تتبنى تعريفا واضحا للهجرة غير الشرعية، ففى بروتوكول ٢٠٠٠ ضد تهريب المهاجرين برا وبحرا وجوا وطبقا لملحق ميثاق الأمم المتحدة ضد الجريمة غير المنظمة عبر الدول يشير التعريف إلى أن "تهريب المهاجرين يعنى الحصول بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على منفعة مالية أو مادية مقابل دخول شخص بطريقة غير شرعية إلى حدود الدولة وهذا الشخص ليس مقيم إقامة دائمة وليس متجنساً بجنسية هذه الدولة"(١٣).

وهذه المحاولة يؤخذ عليها أنها ليست محاولة محددة لتعريف الهجرة غير الشرعية وإن كانت قد تضمنت جزءا منها فعملية تهريب المهاجرين تتداخل وتتشابك مع مفهوم الهجرة غير الشرعية بطريقة لا يمكن الفصل بينهم. لذلك يمكننا الاستفادة من هذه المحاولة دون إعتبارها محاولة جادة لتعريف الهجرة غير الشرعية.

وفى محاولة أخرى لتعريف الهجرة غير الشرعية من قبل تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان نجدهم قد قاموا بتعريف الهجرة بشكل عام ثم حددوا بعض المؤشرات للهجرة غير الشرعية حيث إعتبروا المهاجرين غير الشرعيين ثلاثة أصناف هى :

١. الأشخاص الذين يدخلون بطريقة غير قانونية إلى دول الإستقبال ولا يسوون وضعهم القانونى.
٢. الأشخاص الذين يدخلون دول الإستقبال بطريقة قانونية ويمكثون هناك بعد إنقضاء مدة الإقامة القانونية.
٣. الأشخاص الذين يشتغلون بطريقة غير قانونية خلال إقامة مسموح بها(١٤).

ويرى الباحث أن هذه المحاولة أيضا غير مكتملة ويشوبها كثير من الملاحظات فهى لم تقدم لنا تعريفا محددا ولكنها قدمت بعض المؤشرات الإجرائية التى يمكن الإستفادة منها عند محاولة بلورة تعريف محدد وواضح للهجرة غير الشرعية.

من الملاحظ انه لم يستقر حتى الآن على تعريف واضح المعالم فى نطاق الأدبيات الاجتماعية على مفهوم الهجرة غير الشرعية بل ولم يستقر حتى على الألفاظ المكونة للمفهوم فهناك من يستخدم الهجرة غير الشرعية و آخر يستخدم الهجرة غير الرسمية وثالث يستخدم الهجرة غير النظامية ورابع يقول الهجرة غير القانونية، وعلى أى حال كلها مسميات تقود أو تهدف إلى ظاهرة واحدة وبالتالى تقودنا إلى نفس المعنى، وهو أن هناك حالة من الانتقال من دولة الى اخرى بطريقة غير شرعية أو غير رسمية أو غير نظامية أو غير قانونية، وبالتالى تكون الهجرة (وفقا لما هو متفق عليه فى الأدبيات العالمية والمحلية الخاصة بعلم السكان) ضمن نطاق الهجرة الخارجية أو الدولية سواء كانت دائمة او مؤقتة – إرادية أو قسرية. يضاف إلى ذلك متغير جديد وهو أنها تتم بشكل مخالف للقواعد المحددة للهجرة والمتفق عليها بين حكومات وسلطات الدول المختلفة[١٥].

وفقا لما تقدم يمكن للباحث تعريف الهجرة غير الشرعية بأنها "الإنتقال الدائم أو المؤقت من دولة إلى أخرى سواء كان بطريقة إرادية او قسرية، وقد يكون الخروج من الموطن الأصلى او الدخول الى دولة الاستقبال أو الإقامة أو العمل بطريقة غير شرعية أو رسمية أو نظامية أو قانونية" وهذا التعريف المقترح من وجه نظر الباحث يتضمن أربعة عناصر أساسية هى :

١- الإنتقال من الموطن الأصلى.
٢- الوصول إلى الموطن الآخر الذى يرغب المهاجر العيش فيه.
٣- الإقامة الدائمة أو المؤقتة فى بلد الاستقبال.
٤- العمل فى بلد الاستقبال.

ويرى الباحث أن هذه العناصر الأربعة تحتاج إلى تصريحات رسمية من قبل الحكومات والسلطات المختصة سواء فى بلد الإرسال أو فى بلد الإستقبال، وأى عنصر لا يأخذ المهاجر تصريحا رسميا به، تعد هجرته ضمن مانطلق عليه هجرة غير شرعية، فالخروج من الموطن الأصلى يحتاج الى تصريح رسمى بالخروج، و دخول البلد المستقبل يحتاج إلى تصريح رسمى بالدخول، ثم الإقامة فى بلد الاستقبال تحتاج الى

تصريح رسمى بالإقامة، وأخيرا يحتاج العمل فى البلد المستقبل الى تصريح رسمى بالعمل. إذن كل مهاجر يتجاوز فى أى عنصر من هذه العناصر الأربعة الأساسية أو فيها جميعها يعد مهاجر غير شرعى.

ووفقا لهذا التعريف الاجرائى لمفهوم الهجرة غير الشرعية، يمكننا الجزم بأن هذه الظاهرة ليست جديدة تماما، بل هى قديمة قدم ظاهرة الهجرة ذاتها، فكثير من حالات الهجرة بدأت وهى مفتقدة عنصر أو أكثر من العناصر المحددة فى هذا التعريف، لكن الحالات الأكثر انتشاراً وعرفها المجتمع المصرى منذ فترة طويلة هى الخروج الشرعى من اجل السياحة أو الزيارة سواء كان لدولة عربية أو دولة أوربية ويكون الدخول لدولة الاستقبال شرعياً أيضاً. وبعد انتهاء تأشيرة السياحة أو الزيارة يظل متهربا وبذلك تكون إقامته غير شرعية وقد يحصل على عمل يكون هو أيضا غير شرعى، وكثيراً ماكانت تتسامح الدول المستقبلة مع هذه الهجرة غير الشرعية، ويستطيع بعض هؤلاء المهاجرين من توفيق أوضاعهم بحيث يتحول وضعهم غير الشرعى الى وضع شرعى(١٦).

وقد شهد المجتمع المصرى حالات كثيرة ذهبت الى العمل فى المملكة العربية السعودية بدون عقود عمل بل سافروا بتأشيرة عمرة وتخلفوا هناك وعملوا لسنوات ثم عادوا الى ارض الوطن. وكذلك حالات سافرت الى دول أوربية مختلفة فى الاجازات الصيفية من أجل العمل على الرغم من انها لم تحصل إلا على تأشيرة سياحية مدتها بضعة أيام . لكن على الرغم من ذلك لم تكن تشكل ظاهرة مقلقة لا فى دول الاستقبال ولا فى دول الإرسال. أما فى ظل المتغيرات العالمية الجديدة وعصر العولمة فقد أصبحت ظاهرة عالمية جذبت انتباه كل الحكومات، حيث إرتفعت أعداد المهاجرين غير الشرعيين بشكل ملفت للنظر، خاصة بعد أن تشكلت جماعات وشبكات دولية لتهريب المهاجرين من دول الجنوب والشرق الى دول الشمال والغرب، حيث أصبحت تجارة رائجة، تحقق من وراءها تلك المافيا مليارات الدولارات سنويا. فإذا كانت العملية فى الماضى تتم بشكل فردى وعشوائى، فقد أصبحت الآن تتم بشكل جماعى ومنظم، وهو ما جعلها ظاهرة تهدد أمن واستقرار مجتمعات الاستقبال والإرسال. لذلك سوف ننتقل الآن لمناقشة أثر العولمة على تغير أنماط الهجرة وشيوع وانتشار نمط الهجرة غير الشرعية فى ظل تطبيق هذه السياسات وتلك الفلسفة الجديدة.

ثانياً : العولمة وتغير أنماط الهجرة.

تعد فلسفة العولمة التى شاعت فى العقد الأخير أحد المراحل المتطورة من الليبرالية الشرسة أو الرأسمالية المتوحشة . فإذا اعتبرنا العولمة هى قمة الليبرالية فيمكننا أن نعتبرها قمة الشراسة والتوحش لأنها تلتهم الفقراء فى عالم اليوم لصالح تركز الثروة وتمركز السلطة فى أيدى قلة من الأغنياء الاقوياء، الأمر الذى يؤدى الى عكس ما تهدف إليه الليبرالية الحقيقية. وكما مرت الليبرالية والرأسمالية بمراحل عديدة فى السابق فإنها تمرالآن بالتطور نحو العولمة ذات القيم والأساليب الأشد قسوة وبشاعة عن كل ماسبق، فهى قدر لا مفر منه فى القرن الحادى والعشرين الذى لن تدور سياساته حول تقاسم الكعكة – الثروة – كما فعلت فى عصور دول الرعاية بعد الحرب العالمية الثانية، بل تدور حول مسألة بالغة الخطورة والأهمية وهى البقاء على قيد الحياه[١٧].

وتشير أحدث التقارير العالمية أنه سوف يزداد عدد الخاسرين فى العالم، حيث أن العشرين فى المائة الأعلى من البشر يسيطرون الآن على (٨٤%) من أصول الثروات، مقابل (٧٠%) فقط قبل ثلاثة عقود، فى حين أنه على العشرين بالمائة المهملين فى القاع أن يقنعوا بما لا يزيد كثيراً عن (١%) من الثروة العالمية. ففى ظل حرية السوق وفلسفة العولمة، لابد أن تكون الشركات حرة، تنتمى الى حملة أسهمها، إنها الشركات العابرة للقارات والقوميات والحدود، هذه الشركات التى تغزو أسواق العالم الثالث وتشترى الأصول فى ظل الخصخصة . ورغم أن الدول الغنية ستظل غنية نسبياً، لكن ليس فى وسع كل مواطنيها أن يستفيدوا من تكوين الثروات، فى ظل العولمة وآليات السوق، أما سكان الدول الأفقر والأكثر تخلفا وتضررا فسيعانون درجات رهيبة من الجوع الواسع النطاق والبطالة المتسعة مما يخلق أوضاعاً قابلة للإنفجار[١٨].

إن مايتم من استبعاد وتهميش اقتصادى واجتماعى فى ظل العولمة سوف يؤدى الى إثارة السلوك التدميرى الذى يشمل الجريمة والارهاب والهجرات الواسعة غير الشرعية والتى سيعجز نظام الدولة فى المجتمعات الفقيرة عن مواجهته، وكذلك النظام فى الدول الغنية، وبذلك سوف تؤدى فلسفة العولمة الى تدمير وانهيار العالم بقطاعيه الشمالى والجنوبى[١٩].

وعلى الرغم من أن العولمة ترفع شعارات حقوق الانسان، وتعتبر الهجرة خاصية إنسانية سكانية تتمثل فى الانتقال من مكان الى آخر، إما بحثا عن حياة أفضل أو هروبا

من وضع سيئ، هذه الخاصية الديموغرافية المتمثلة فى حق التنقل تم الاعتراف بها عالميا منذ اكثر من نصف قرن ضمن الإعلان العالمى لحقوق الانسان، مما ترتب عليه ارتفاع نسبة المهاجرين فى العالم، حيث تشير تقديرات الأمم المتحدة الى أن عدد المهاجرين قد وصل الى حدود (٢٠٠) مليون شخص. ودائما ما يكون اتجاه الهجرة من الجنوب الى الشمال أو من الشرق الى الغرب أى من الدول الفقيرة الى الدول الغنية، وبقدر ما ساهم المهاجرون فى بناء المجتمعات المستقبلة، بقدر ما خسرت مجتمعاتهم المرسلة مواردها البشرية من أصحاب المهارات والكفاءات، هذا الى جانب رخص الايدى العاملة الأتية من الجنوب والشرق قياساً بالايدى العاملة الموجودة فى الشمال والغرب الرأسمالى.

لقد صاحب المتغيرات العالمية الجديدة موجة من العنف فى المجتمعات الرأسمالية وهو ما دفع بعض الباحثين الى تخويف الحكومات فى تلك الدول من تيارات الهجرة الجديدة، حيث اكدوا على تأثيراتها السلبية التى تؤدى الى شيوع وسيادة عدم التماسك الاجتماعى داخل الديمقراطيات الغربية، مما جعل هذه المجتمعات تتخذ إجراءات مضادة لحقوق الانسان وحرية الرأى ورفاهية المجتمع، حيث فرضت قيود كبيرة على عملية الهجرة مما أدى الى تغير كبير فى انماط الهجرة، وساعد على تدعيم ذلك وسائل الاعلام الحديثة فى ظل عولمة الاتصال(٢٠).

لقد تضاربت وتناقضت العلاقات بين الحاجة الى الهجرة متعددة الثقافات وبين الحفاظ على أمن وسيادة الدولة فى المجتمعات الرأسمالية الحديثة فى ظل عصر العولمة حيث تحتاج الكثير من الصناعات الى الايدى العاملة الرخيصة الموجودة بوفرة فى دول ومجتمعات العالم الثالث، وهذا يتطلب تسهيل تدفق الأيدى العاملة من هذه الدول الى المجتمعات الرأسمالية، وهنا تقع حكومات هذه المجتمعات فى مأزق حقيقى بين الضغوط التى تمارس ضدها من قبل الأقليات الاقتصادية صاحبة المصالح فى جذب هذه النوعية من العمالة الرخيصة لإنجاز اعمالها. وهى فى ذات الوقت مضطرة الى محاربة هؤلاء المهاجرين خوفا من التهديدات الأمنية خاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر وماصاحبها من مخاوف عالمية من العنف والارهاب الذى قد يمارسه المهاجرين من دول الجنوب (٢١).

وأمام هذا الموقف حاولت الحكومات الحفاظ علىسيادتها من خلال تطوير الحدود وفرض رقابة أمنية مشددة عليها، وتوسيع نطاق عمليات الاعتقال والنفى، ومنع الوصول الى اسواق العمل(٢٢). وفى المقابل قامت الأقليات الاقتصادية بتسهيل دخول العمالة

بطريقة غير شرعية. فإذا كانت الحكومات تسعى الى تقليل وتقليص الفروق والفجوات الثقافية بين العمال المهاجرين، فإن الأقليات الاقتصادية تسعى الى مقاومة العمالة لفكرة العولمة. ومن هنا يمكن القول أن الدولة الرأسمالية الحديثة فى عصرالعولمة قد أعطت أولوية الأمن قبل الرفاهية وأولوية تطبيق النظام العام عن الحريات المدنية(٢٣).

هذا الى جانب ما فرضته سياسة العولمة وفلسفتها الجديدة، حيث لم تعد هذه المجتمعات فى حاجة الى ايدى عاملة غير ماهرة من دول الجنوب والشرق، حيث قامت بفرض شروط محددة لنوعية المهاجرين إليها مما أدى الى سيادة مبدأ إنتقائية الهجرة لأصحاب المهارات والكفاءات النادرة، بل أن فلسفة العولمة أدخلت متغيرات جديدة وابتدعت أساليب حديثة لإستغلال العالم الثالث والحد من انماط الهجرة التقليدية. حيث تحتاج الصناعات التكنولوجية الحديثة الى مهارات جديدة، إكتسبها الأشخاص فى العالم الثالث، مثل تفوق الهنود فى مجال السوفت وير والبرمجيات، وهو مايتيح أمامهم فرص عمل وأجور أعلى فى دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة، تلك الدول الرأسمالية التى كانت تحتاج هذه النوعية من المهاجرين المهرة . لكن هذه الدول المستغلة وفى ظل فلسفة العولمة رأت أنه بدلاً من استجلاب هذه العمالة من الهند وامريكا اللاتينية فإنه من الأفضل لها تصنيع منتجاتها فى هذه الدول بواسطة الشركات متعددة الجنسيات، بحيث يكون إنتاجها أرخص نتيجة لرخص الايدى العاملة فى هذه المجتمعات . وبالتالى تصبح الهجرة غير الشرعية هى البديل المتاح أمام المهاجرين من الدول الفقيرة فى العالم الثالث الى الدول الغنية فى العالم المتقدم(٢٤).

إذن فإن عملية الهجرة غير الشرعية من الجنوب الى الشمال ومن الشرق الى الغرب هى عملية ناتجة عن مجموعة من المتغيرات العالمية فى ظل مايسمى بالعولمة حيث أصبحت فرص الحياه غير متاحة فى الجنوب والشرق وبالتالى أصبحت الهجرة أو حلم الهجرة الى الشمال والغرب من بين البدائل المتاحة للأفراد فى هذه المجتمعات التى فُرضت على حكوماتها سياسات العولمة وآليات السوق التى أفقرت هذه المجتمعات لصالح الغرب الرأسمالى، وقد تداخلت عوامل عديدة دافعة الى الهجرة غير الشرعية لكن دائما ما تأتى الدوافع الاقتصادية فى المقدمة(٢٤).

مما تقدم يتضح أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية أصبحت ظاهرة عالمية، وهو ما جعل عمليات تهريب البشر من أهم مصادر الدخل لشبكات المافيا فى أوروبا وأسيا، وتأتى

بعد تجارة المخدرات وتحقق دخلا يتراوح ما بين (١٠-١٥) مليار دولار سنويا، كما أنها تخضع لقواعد السوق الحرة من عرض وطلب، و كلما شددت الدول الأوروبية من الرقابة على الحدود، أرتفعت نفقات التهريب وزادت المبالغ التى يطلبها المهربون، بل واستطاعت شبكات التهريب الدولية توفير خطوط اتصال سريعة بين شبكات التهريب فى عدد من الدول الغربية منها اسبانيا وفرنسا وايطاليا وتركيا والصين ويوغسلافيا، وأغلبها محطات ترانزيت تصل إليها أفواج المهاجرين بحراً(٢٦). لذلك انتشرت هذه الظاهرة فى المجتمع المصرى خلال السنوات القليلة الماضية حيث وجدت سوق رائج من الشباب الذى يحلم بالهجرة الى الشمال هروباً من الواقع الاقتصادى المأزوم وشبح البطالة والفقر الذى يهدد غالبية السكان، من هنا كانت أهمية الانتقال لمناقشة الشباب المصرى من واقع التجربة الفعلية التى عاشها هؤلاء الشباب فى محاولة للهجرة غير الشرعية البديل الاجتماعى الوحيد المتاح أمام كل الابواب المغلقة فى الداخل وعجز الدولة عن توفير بدائل أخرى وتخليها عن مسئوليتها تجاه هؤلاء الشباب الذين فقدوا أدنى حقوق المواطنة وهو العمل الذى نصت عليه كل إتفاقيات حقوق الانسان العالمية.

ثالثاً : الإجراءات المنهجية للدراسة.

ويسعى الباحث من خلال هذه الدراسة الى التمرد على الشكل المنهجى المتعارف عليه فى مجال بحوث علم الاجتماع خاصة فيما يتعلق بالدراسة الميدانية، والتى تندرج ضمن الدراسات الاستطلاعية التى يلجأ إليها الباحث فى ميدان الظاهرات الاجتماعية حين لا تتوافر معرفة علمية كافية عن الظاهرة موضوع الدراسة لذلك يسعى الباحث للتعرف على أبعاد وجوانب الظاهرة وليس الوصف الدقيق لخصائصها(٢٧).

واستنادا الى ما تقدم ،فإن الهدف الأساسى للدراسة الراهنة يتمثل فى تحقيق استكشاف علمى لظاهرة الهجرة غير الشرعية داخل المجتمع المصرى والتعرف على أبعادها المختلفة .وفى ضوء هذا الهدف ، تتحدد مشكلة الدراسة فى الإجابة على سؤال رئيسى مؤداه ، ما أبعاد ظاهرة الهجرة غير الشرعية ؟ ودوافعها ؟ وكيفية إتمامها ؟ والنتائج المترتبة عليها ؟

وتعتمد الدراسة الراهنة على اسلوب دراسة الحالة لقرية مصرية هى قرية "ميت بدر حلاوة" إحدى قرى مركز سمنود محافظة الغربية وهى من القرى التى هاجر غالبية شبابها

هجرة غير شرعية. وقام الباحث بدراسة القرية باعتبارها حالة ونموذج، ومن خلال إقامة الباحث بالقرية ولقاءاته المتعددة مع الشباب الموجود بالقرية، والإخباريين، وقادة الرأى، اكتشف أن شباب القرية ينقسمون الى ثلاثة نماذج أساسية : نموذج نجح فى الهجرة وحقق حلم الشمال، ونموذج حاول الهجرة وفشل لكنه لم يفقد الأمل فى حلم الشمال وسيعاود المحاولة مرة أخرى، ونموذج حاول الهجرة وفشل وفقد حلم الشمال وقرر عدم إعادة المحاولة مرة أخرى. لذلك رأى الباحث الاكتفاء بدراسة ثلاثة حالات فقط دراسة متعمقة يمكن أن تكون معبرة عن السياق العام للظاهرة داخل قرية الدراسة ،مسترشدا هنا بدراسة اوسكار لويس عن ثقافة الفقر والتى درس فيها خمسة أسر مكسيكية فقيرة خرج بعدها بنظريته عن ثقافة الفقر. وجاءت حالات الدراسة الثلاثة على النحو التالى : الأول نجح فى الهجرة الى فرنسا واستقر بها خمسة أعوام متصلة من (٢٠٠١-٢٠٠٥) وقرر بعد العودة الاستقرار فى موطنه الاصلى . الثانى حاول الهجرة مرتين وفشل وسوف يعاود المحاولة مرة أخرى. الثالث فشل فى محاولته الأولى للهجرة ولن يكرر المحاولة.

وقد استخدم الباحث أداة المقابلة المتعمقة دون إعداد دليل للمقابلة حيث إعتمد على طريقة التداعى فى توجيه الاسئلة للمبحوثين للخروج بأكبر قدر من المعلومات عن الظاهرة المدروسة،وتم تصنيف البيانات بعد جمعها، وكان التركيز منصب على تاريخ الحالة، وظروفها الاجتماعية والاقتصادية، ودوافعها للهجرة، وتفاصيل رحلة الهجرة والإقامة والعمل فى بلد الاستقبال، أو فشل الرحلة والعودة، وكيفية التكيف والاستقرار فى الموطن الأصلى بعد العودة.

وإذا كانت الدراسة الراهنة تسعى للكشف عن أبعاد ظاهرة الهجرة غير الشرعية فإنه يتحتم على الباحث أن يبدأبعرض النماذج الواقعية لحالات الدراسة الثلاثة الذين حاولوا طرق باب الهجرة غير الشرعية، ثم مناقشة أهم النتائج فى ضوء ما أسفرت عنه الدراسة الميدانية.

رابعاً : دراسة الحالة (نماذج واقعية).

لقد أكدنا من قبل على صعوبة الاعتماد على الإحصائيات المتوفرة عن ظاهرة الهجرة غير الشرعية سواء على المستوى الدولى أو المحلى، لعدم توافر إحصائيات دقيقة فى هذا الشأن، وأكدنا على أنه لا يجب أن تضيع مع تلك الصعوبات تحليل أبعاد الظاهرة،

لذلك يمكننا الإستعانة بما هو متاح من بيانات وإحصائيات عن هذه الظاهرة الجديدة نسبياً على المجتمع المصرى، حيث تؤكد الإحصائيات المتوفرة أن معظم الشباب الذين يهاجرون بطريقة غير شرعية غالبا ما يأتون من محافظات الوجه البحرى، وبصفة خاصة محافظات القليوبية و الغربية والمنوفية والشرقية والدقهلية، هذا إلى جانب محافظة الفيوم التى تعد أكثر المحافظات المصرية أرتفاعاً فى نسبة هجرة أبنائها إلى أوربا(٢٨).

وإنطلاقاً من هذه الحقيقة قرر الباحث إجراء دراسته الميدانية داخل واحدة من هذه المحافظات التى شهدت نزوحاً كبيراً لأبنائها إلى دول أوربا المختلفة، وهى محافظة الغربية، وقد وقع اختيار الباحث على قرية "ميت بدر حلاوة" إحدى قرى مركز سمنود، حيث هاجر معظم شباب هذه القرية إلى أوربا وبصفة خاصة إلى فرنسا، ويطلق سكان القرية إسم "باريس" على قريتهم الصغيرة القابعة فى قلب الدلتا. وقد قام الباحث بإختيار ثلاثة حالات نموذجية، تم إنتقائها بعناية وبطريقة مقصودة، حيث يرى الباحث أن هذه الحالات سوف تفى بغرض الدراسة، فهى نماذج متكررة من حيث قرار الهجرة ثم محاولات الخروج، ثم الهجرة ذاتها، ثم النجاح أو الفشل فى عملية الهجرة، ثم تكرار المحاولة فى حالة الفشل أو الإستسلام للأمر الواقع، ثم قرار العودة إلى الوطن و التكيف مع الأوضاع الجديدة. وننتقل الآن لعرض حالات الدراسة، وسوف نبدأ بحالة النجاح ثم نتبعها بحالة الفشل الممزوجة بالأمل (تكرار المحاولة)، وأخيرا نعرض لحالة الفشل المرتبط بالإستسلام للأمر الواقع.

- الحالة الأولى : وتحقيق حلم الشمال.

فى قرية "ميت بدر حلاوة" مركز سمنود محافظة الغربية، ولد محمد إسماعيل لأسرة فقيرة مكونة من سبعة أشقاء، وكان محمد ترتيبه الثالث بين أشقائه بعد شقيقتين وجاء من وراءه ثلاثة شقيقات ثم شقيق ولد، وكان الأب يعمل مزارعاً لدى الغير إلى جانب إمتلاكه لستة قراريط، والأم كعادة اهل الريف ربة منزل ولكنها تساعد زوجها وأسرتها الكبيرة على العيش بمشاركة الزوج فى العمل الزراعى وتربية الدواجن وبيعها فى سوق القرية، وشب محمد الطفل الصغير فى هذه البيئة المصرية التقليدية، ودخل المدرسة الإبتدائية الموجودة فى القرية، وكان دائما ما يعود من المدرسة لمساعدة أبيه فى أعمال الزراعة،

وكانت الحياه رغم بساطتها وقسوتها معاً تسير شبيهة بكل أو غالبية سكان القرية فالظروف المعيشية واحدة تقريباً والمستوى الإجتماعى متساوى إلى حد كبير. وحصل محمد على الإبتدائية ودخل المرحلة الإعدادية وبدأ يشعر بأنه يشكل وأشقائه عبء كبير على أبيه وأمه فقرر أن يساهم فى دخل الأسرة من خلال العمل فى إحدى ورش النجارة هذا إلى جانب مواصلة رحلته الدراسية، وحصل محمد على الإعدادية وقرر دخول مدرسة الصنايع على الرغم من حصوله على مجموع كبير يؤهله لدخول الثانوى العام. لكنه كان يعلم ظروف أسرته فقرر اختصارالطريق حتى يستطيع دخول سوق العمل فى وقت مبكر لمساعدة أسرته على الحياه ومواصلة أخواته لدراستهم هذا إلى جانب أنه لديه خمس شقيقات دخلت إثنتين منهما إلى مرحلة الزواج ويجب تجهيزهما إلى أى عريس يطرق باب الأسرة.

وبعد أن حصل محمد على دبلوم الصنايع وأدى الخدمة العسكرية، كانت أحوال القرية قد تبدلت كثيراً فبعد أن كانت المستويات الإجتماعية والإقتصادية متقاربة إلى حد كبير بدأت تظهر طفرات إجتماعية وإقتصادية لبعض الأسر التى كانت فى الماضى ليست أفضل حالاً من أسرة محمد وذلك نتيجة سفر بعض أبناء هذه الأسر للعمل فى أوربا ثم العودة لإنتشال الأسرة بأكملها من براثن الفقر والطفو بها فوق الظروف المعيشية القاسية.

وبدأ محمد رحلة البحث عن عمل يدر عليه دخلاً معقولاً، ولكن كل الأبواب كانت موصدة داخل القرية فبدأ البحث خارج القرية ووجد عملاً كحارس أمن بشركة كيرسرفيس بالقاهرة وكان الدخل ضعيفاً جداً قياساً بالحياه بعيداً عن أسرته وبدأ يفكر فى حلم السفر إلى الدول العربية أولاً فوجد أن غالبية المكاتب التى ذهب إليها لتسفيره تقدم عقوداً ذات دخل منخفض لا يمكنه بعد معيشته هناك أن يوفر مايساعد به أسرته الكبيرة. وفى أثناء أجازة قصيرة إلى أسرته قابل أحد زملاء الدراسة وكان يستعد للسفر إلى فرنسا حيث كان له قريب يعيش هناك منذ سبع سنوات وطلب مساعدته فقال له أنه يمكنه السفر مقابل مبلغ ٢٥ ألف جنيه، من هنا بدأ محمد فى التفكير بشكل جدى فى السفر إلى فرنسا حلم كل شباب قريته خاصة وأن كل من سافر إلى فرنسا قام ببناء العمارات والفيلات مما غير وجه القرية الريفى البسيط إلى وجه آخر يشبه المدينة من حيث الشكل لا المضمون. كانت عملية تدبير المبلغ المطلوب إشكالية كبيرة لمحمد خاصة وأن أسرته فقيرة جداً. ولكن حين عرض محمد الأمر على أبيه و أمه قوبل بالرفض فى البداية فهم يخافون عليه ويعتبرونه سندهم فى هذه

الدنيا ولكن مع العديد من المحاولات بدأ الأب يلين فى موقفه بل وبدأ هو أيضاً يفكر فى كيفية مساعدة محمد ولم يكن هناك حلول عديدة أمامهم فهم لا يملكون من حطام الدنيا غير الستة قراريط وقام الأب بعرضها للبيع وإستغل المشترى الموقف وحاجة محمد وأبيه وعرض مبلغ بخس لا يكفى لتكاليف الرحلة وباع الأب الأرض وقام محمد بدفع مبلغ عشرون ألف جنيه لقريب صديقه حتى يصاحب صديقه فى رحلة السفر إلى فرنسا ولكن الوسيط طلب من محمد أن يكتب على نفسه إيصالات بمبلغ ١٠ آلاف جنيه تدفع بعد الوصول والعمل بدل من خمسة آلاف ووافق محمد وبدأ يستعد للسفر، وكان محمد يعلم جيداً أنه يغامر ويقامر بنفسه وبأسرته ولكنه كان يشعر أنه لا بديل عن هذه المقامرة والمغامرة فكل الأبواب فى مصر مغلقة وأى عمل يحصل عليه لا يمكنه من تجهيز شقيقاته وبالتالى لا يمكن بأى حال أن يفكر فى نفسه فالزواج بالنسبة له حلم مستحيل التحقيق خاصة فى ظل إرتفاع تكاليف الزواج فى قريته فالأسر داخل القرية تغالى فى المهور والأثاث والسكن وشراء الذهب هذا إلى جانب أنه من النادر أن توافق أسرة على شاب مقيم داخل القرية فالكل يحلم بالعريس الباريسى الذى سافر و أستقر فى فرنسا ويأتى كل عام أو عامين ليقضى بضعة أيام فى قريته التى تحولت بفعل الفرنك الفرنسى إلى منتجع سياحى.

وبدأت الرحلة من مصر إلى المغرب ولم يكن محمد وصديقه هم فقط المسافرين بل كان هناك ثلاثون شاب من أبناء القرية وبعض القرى المجاورة على متن نفس الطائرة المقلعة من مصر إلى المغرب. وبعد الوصول إلى المغرب نزل محمد وزملائه فى أحد البيوت المغربية الصغيرة وكانت الحجرة الواحدة يقيم بها مايقرب من ثمانية أو تسعة أفراد وظل محمد وزملائه فى هذا البيت قليل الأثاث مايقرب من عشرون يوما دون الخروج وكانوا يحضرون لهم بعض الطعام القليل، وفى أحد الأيام قارسة البرودة حضر الوسيط المصاحب للرحلة من القاهرة وأخبر الشباب أنه قد حان وقت الرحيل إلى الساحل لركوب سفينة بضائع مغادرة إلى اسبانيا. وبالفعل تمت المغادرة بعد أن قام الوسيط بتسليم محمد وزملائه إلى أربع وسطاء جدد وكانت الحياة على السفينة مروعة حيث كانت تبدو متهالكة ولكن إرادة الله وستره كان المنجى الوحيد من الهلاك وبعد الوصول للسواحل الإسبانية إستقبل محمد وزملائه ثلاثة وسطاء جدد قاموا بمرافقاتهم لمدة سبعة أيام فى اسبانيا قبل الرحيل عن طريق الحدود البرية إلى فرنسا وكان هؤلاء الوسطاء يجيدون التعامل مع الأمن والشرطة على الحدود الإسبانية الفرنسية.

وبعد وصول محمد وزملائه إلى فرنسا بدأت رحلة جديدة للإختفاء من البوليس والمطاردة المستمرة حتى تمكنوا من الوصول إلى باريس وكان فى إنتظارهم بعض شباب قريتهم ومنهم أقارب صديقه الذين ساعدوهم على السفر وبعد عدة أيام من الإقامة فى منزل به عدد كبير من أبناء القرية إستطاع محمد الحصول على عمل فى مجال النقاشة وأعمال الدهان وإستقر الأمربمحمد وسط جو جديد عليه تماماً ولكن محمد كان محدداً لهدفه منذ البداية عدة سنوات يكون نفسه ويساعد أسرته ويعود إلى الوطن. ومرت السنوات ومحمد دائم الإتصال بأسرته وكان يرسل لوالده كل مايتحصل عليه من عمله فى فرنسا واستطاع الأب بناء منزل جديد مكون من ثمانية طوابق الأول للأب والأم والباقى لمحمد وأشقائه، وحاول محمد توفيق أوضاعه فى فرنسا وكان يرغب فى الزواج من فرنسية ولكنه تراجع وظل خمس سنوات متصلة يعمل فى القطاع الخاص الفرنسى بواسطة بعض أصحاب الأعمال من أبناء قريته الذين يتمتعون بوضع متميز داخل المجتمع الفرنسى وبعد أن إستطاع محمد تحقيق حلمه بالحصول على مايساعده على الحياه فى مصر قرر العودة رغم محاولات زملائه من أبناء قريته إثناءه عن هذا القرار، لكنه كان قد حسم أمره وقرر حجز تذكرة عودة نهائية إلى مصر والإستقرار فى مسقط رأسه.

وبالفعل عاد محمد لبدء رحلة جديدة داخل قريته، فعند العودة قرر الزواج وكان قد سبقه إلى الزواج شقيقتين أكبر منه وشقيقة أصغر منه وبالقطع ساعد محمد فى زواجهم جميعاً، وترك والد محمد العمل بالزراعة وفتح سوبر ماركت بمنزلهم وتركت أمه العمل فى تربية الدواجن وبيعها فى سوق القرية وتفرغت الأم لرعاية الأبناء الصغار وتزوج محمد وكان عند وصوله قد إشترى سيارة جديدة وشقة فى الإسكندرية كمصيف للأسرة. وإستطاع محمد الحصول على وظيفة بقطاع البترول بعد أن دفع مبلغ ثلاثون ألف جنيه لعضو مجلس شعب. لقد حاول محمد عمل عدة مشروعات داخل القرية لكنها فشلت جميعاً فقد سعى لفتح نادى لتكنولوجيا المعلومات ولكنه لم يجد إقبالا عليه من قبل شباب القرية ذلك لأن القرية مفرغة تقريباً من كل شبابها فالشباب حين يصل لسن السابعة عشر ويكون قد حصل على دبلوم التجارة أو الصنايع لا يجلس فى القرية بل يبحث عن فرصة سفر إلى أوروبا ومن يدخل منهم الجامعة يتركها بعد سنة أو أكثر بحثا عن السفر وإذا تمكن من السفر لا يعود إلا بعد إنتهاء فترة تجنيده فغالبية شباب القرية لا يؤدى الخدمة العسكرية بل يتهرب منها بالسفر إلى أوربا. وحاول محمد أيضا توسيع تجارة والده ولكنه وجد القرية لا تحتاج إلى مثل هذا

المشروع التجارى الموسع وفى نهاية المطاف وجد أن أفضل وسيلة لإستثمار ماتبقى لديه من مدخرات أن يضعها فى بنك كوديعة يحصل منها على دخل ثابت إلى جانب الوظيفة البترولية التى تدر عليه دخلاً معقولاً يمكنه من العيش الكريم داخل وطنه.

ويرى محمد بعد هذه الرحلة أن الظروف قد خدمته هو و العديد من أبناء قريته فى تحقيق حلم الهجرة إلى الشمال والخروج من أزمته الإقتصادية الطاحنة على الرغم من أنه يؤكد أن غالبية المهاجرين إلى فرنسا من أبناء قريته لا يفكر فى العودة إلى الوطن مرة أخرى إلا كسائح أو زائر لأن كثير ممن حاول العودة والإستقرار لم يتمكن من التكيف مع الأوضاع الجديدة والمتغيرة والمتعثرة داخل المجتمع المصرى خاصة بعد أن عاش فى مستوى إجتماعى وإقتصادى لايمكنه الرجوع عنه.

- **الحالة الثانية : والإصرار على حلم الشمال.**

فى قرية "ميت بدر حلاوة" مركز سمنود محافظة الغربية ولد صلاح سعيد لأسرة متوسطة الحال. وكان وحيداً لوالديه، وكانت عائلته من أكبر عائلات القرية وأكثرها حيازة زراعية فى يوم من الأيام، ولكن المتغيرات الإجتماعية والإقتصادية التى إستجدت على القرية غيرت كثيراً من معالم الخريطة الإجتماعية، والتوزيعة الطبقية لسكانها فالعائلة الكبيرة، وبفعل الزمن وكثرة عدد الزوجات وبالتالى الأبناء تفتتت الأرض الزراعية وأصبح والد صلاح أحد أبناء العائلة الكبيرة لا يملك غير خمسة أفدنة يتم زراعتها إلى جانب الإتجار فى الماشية وعلفها التى كانت تدر ربحاً معقولاً للعيش حياة كريمة لأسرة صغيرة الحجم مكونة من أب وأم وأبن وحيد. ولكن على الرغم من ذلك بدأت معالم القرية الإقتصادية تتحول رويداً رويداً فبعد أن كانت الزراعة هى القطاع الرئيسى لعمل غالبية سكان القرية، فقد تغير الحال خلال العقدين الأخيرين خاصة بعد هجرة شباب القرية إلى أوربا، حيث تم هجر الأرض الزراعية وتبويرها، وقاموا بالبناء عليها، وتحولت أرض القرية الزراعية إلى عمارات وفيلات، وإرتفعت أسعار الأرض داخل القرية بسبب إقبال أهالى المهاجرين على شرائها لبناء مساكن جديدة لهم، فمن يدخل القرية الآن لا يشعر بأى نشاط زراعى يتم ممارسته من قبل سكانها، وفى ظل هذه الظروف الجديدة ظلت عائلة صلاح تفقد مكانتها الإجتماعية والإقتصادية المرموقة يوماً

بعد يوم، ولم تستطع الصمود فى وجه النقود الأوربية التى يرسلها المهاجرين لتتغير وفقاً لها معالم البناء الإجتماعى والطبقى التقليدى للقرية.

وفى ظل هذا التحول نشأ صلاح ودخل المدرسة الإبتدائية التى كانت تحمل اسم عائلته ثم إنتقل للمدرسة الإعدادية التى كانت فى الماضى تحمل اسم العائلة أيضا ولكنها الآن هُدمت وتم بنائها من جديد بتبرعات من بعض المهاجرين وفقدت بالتالى اسمها السابق الذى يحمل اسم عائلة صلاح، ثم دخل صلاح المرحلة الثانوية وإنتهى من الدراسة بها بمجموع يؤهله لدخول الجامعة، وبالفعل إلتحق بكلية الآداب جامعة طنطا وفى السنة الدراسية الأولى تعرف على فتاة من أبناء قريته تدرس معه فى نفس السنة ونشأت بينهما علاقة عاطفية، ونظراً لإلتزام صلاح فقد قرر بعد إنتهاء إمتحانات الصف الأول أن يتقدم لخطبتها، وبالفعل إجتاز صلاح الإمتحان بنجاح وفاتح والديه فى موضوع الخطبة، وفرح كلاهما بالأبن الوحيد، وبالفعل تقدم صلاح وأسرته وهم متأكدون من نجاح مقصدهم ولكن كانت المفاجأة رفض طلب الخطبة من قبل أسرة زميلته. وكان السؤال المطروح هو لماذا الرفض إنه ابن أعرق عائلة فى القرية، والفتاه من أسرة متواضعة للغاية كان يعمل جدها وأبيها لدى عائلة صلاح، وجاءت الإجابة أن صلاح شاب غير طموح لا يريد أن يخرج من قريته ويعيش على أمجاد الماضى، الفتاه من أسرة هاجر ثلاثة من أبنائها إلى فرنسا وبدأت أحوالهم تتبدل بشكل سريع لذلك فهم يريدون لإبنتهم شاب طموح مثل أشقائها يريدون عريس يعيش ويعمل فى أوربا ويأتى لها بكل متطلباتها التى أصبحت تفخر بها القرية الشبكة غالية الثمن والفيلا والسيارة والأثاث الحديث، كل هذا لا يستطيع صلاح و أسرته توفيره لها.

وكان هذا الموقف نقطة تحول كبيرة فى حياة صلاح فقد قرر التمرد على كل العادات والتقاليد الموروثة التى حافظ عليها أبويه، وكان أول قرار هو ترك الدراسة لأنها لا تقدم ولا تؤخر ولن تضيف إليه جديد وفقاً للمعايير الجديدة التى إنتشرت داخل قريته بل هو يضيع جزء من سنوات عمره دون فائدة. وبدأ رحلة البحث عن فرصة للهجرة إلى أوربا، ولم يجد صلاح صعوبة فى ذلك فقد كان هناك عدد لا بأس به من أقاربه وأبناء عمومته قد سبقوه فى الهجرة إلى أوربا سواء لفرنسا أو إيطاليا وبدأ صلاح فى مراسلة الجميع وطلب المساعدة، وفى هذه الأثناء كان هناك عدد من شباب القرية يطرق نفس الباب وتحدثوا إلى صلاح عن وجود أحد الوسطاء الذى يعمل فى مجال التسفير إلى إيطاليا مقابل ثلاثون ألف جنيه. ووافق صلاح على الفور وطلب من أبيه توفير المبلغ

المطلوب وقابل أبيه طلبه بالرفض فلجأ إلى أمه فكان مصير طلبه الرفض أيضا. أخذ صلاح يهدد والديه بتركهم ومحاولة الإنتحار وتحت هذه الضغوط قام والد صلاح بإعطاءه المبلغ المطلوب وذلك من مدخرات الأسرة وبالفعل دفع صلاح نصف المبلغ للوسيط قبل التحرك. وبدأت الرحلة فى شهر ديسمبر ٢٠٠٦ من القاهرة إلى بنى غازى عن طريق البر ثم الإقامة فى أحد البيوت الليبية على الشاطئ لمدة اسبوعين وكانت الإقامة سيئة من حيث المأكل والمشرب ودورات المياه ذات الروائح الكريهة. وجاء يوم الرحيل حيث حضر الوسيط المصرى بصحبة ثلاثة وسطاء أخرين إحداهما ليبى والأخر تونسى والثالث مغربى وكان كل واحد منهم معه مجموعة من المهاجرين وصل عددهم مايقرب من مائة منهم ٢٣ مصرى من قرى محافظة الغربية وصعد الجميع على مركب قديم كان على سطح المركب خمسة أفراد يحملون أجهزة لاسلكى ويجرون إتصالات بأطراف أخرى وإنطلقت المركب من السواحل الليبية إلى جزيرة لامبيدوسا فى ظل ظروف جوية سيئة وشعر صلاح أكثر من مرة بأنهم قد تنقلب بهم المركب ويموتون غرقاً ولكن بعد مايقرب من ثلاثون ساعة وصلت المركب إلى الجزيرة ثم إنطلقت مرة أخرى بعد عدة إتصالات إلى جزيرة مالطا وهنا حدثت المفاجأة حيث قرر الوسطاء المصاحبين للرحلة أن المركب لن تتمكن من مواصلة الرحلة إلى إيطاليا ولابد من دفع ثلاثة آلاف جنيه من كل فرد حتى يمكنهم إصلاح المركب أو إحضار مركب بديل ودفع صلاح المبلغ المطلوب ورفض البعض الآخر وتعلل الكثيرون بأنهم لا يمتلكون نقوداً وبدأت المعاملة السيئة من قبل الوسطاء وبعد يومين على السواحل المالطية بدون طعام أو شراب جاءت مركب جديدة وقام أحد الوسطاء بأخذ صلاح وخمسة عشر آخرون من جنسيات مختلفة وأركبوهم المركب دون باقى زملائهم، وبعد يومين وجد صلاح نفسه على الشواطئ الليبية وتم القبض عليهم من قبل الشرطة الليبية وبعد تحديد جنسيتهم تم وضعهم فى أحد السجون وبعد ١٧ يوم تم الإفراج عنهم بواسطة سفاراتهم وتم ترحيل صلاح وثلاثة من أبناء قريته بواسطة أتوبيس سوبر جيت، وعلى الحدود المصرية تم التحقيق معهم لتحديد أسباب سفرهم ثم تركوهم بعد أن أعطوهم تأشيرات دخول مصر.

وعاد صلاح إلى قريته يجر أذيال الخيبة بعد أن ضاعت الخمسة عشر ألف جنيه التى دفعت قبل بدأ الرحلة هذا إلى جانب ٥ آلاف جنيه أثناء الرحلة، وعند العودة لم يجد صلاح الوسيط الذى دفع له المبلغ موجوداً بالقرية، ولم يستطع صلاح أن يحكى ماحدث

لأسرته أو أى شخص من أقاربه، ولكنه عقد العزم على تكرار المحاولة، ولكن هذه المرة سوف تكون إلى فرنسا حيث الأهل والأقارب والأصدقاء من أبناء قريته الذين ينعمون فى ترف العيش فى باريس.

وبعد مرور مايقرب من عام ومحاولات صلاح مستمرة حضر إلى القرية أحد أبناء عمومته ممن يعيش منذ سنوات فى فرنسا، وطلب صلاح مساعدته وتحدث إلى والده وعرض عليه السفر عن طريق بعض الوسطاء الذين يعرفهم معرفة جيدة ولديهم القدرة على تسفير صلاح بسهولة ويسر مقابل مبلغ ٧٠ ألف جنيه عن طريق المغرب وتحت الإصرار والإلحاح إضطر والد صلاح لدفع مبلغ ٤٠ ألف جنيه كعربون لعملية السفر وبالفعل تحرك صلاح من القرية إلى مطار القاهرة فى أحد ايام شهر أكتوبر ٢٠٠٧ بعد أن حصل على تأشيرة دخول للأراضى المغربية بمساعدة الوسطاء الذين أخذوا المبلغ المتفق عليه وفى المغرب مكث صلاح فى أحد الفنادق الصغيرة لمدة شهر تقريباً فى إنتظار بدأ رحلة الهجرة إلى فرنسا ولكن دائما ما تأتى الرياح بما لا تشتهى السفن حيث طلب الوسطاء من صلاح العودة إلى القاهرة مرة أخرى حتى يمكنهم ترتيب الأمور له حتى يتمكن من السفر بشكل آمن إلى فرنسا. وعاد صلاح مرة أخرى إلى قريته وقد مضى على عودته خمسة أشهر ولم تأتيه حتى الآن أى إفادة بالسفر سواء من الوسطاء أو من ابن عمه الضامن لهم، وهو الآن لا زال فى إنتظار أى إتصال لتكرار المحاولة للمرة الثالثة وتحقيق حلم الهجرة إلى الشمال.

- **الحالة الثالثة : وموت حلم الشمال.**

فى قرية "ميت بدر حلاوة" بمركز سمنود محافظة الغربية ولد صابر محمود لاسرة تعانى من الفاقه مكونة من سبعة أفراد الأب مزارع بسيط يعمل باليومية لدى ملاك الأراضى الزراعية بالقرية والأم تساعد فى تكاليف المعيشة بالعمل لدى بعض عائلات القرية فى الأعمال المنزلية التقليدية أما الأبناء فكان كبيرهم صابر ومن بعده جاءت أربعة شقيقات وكعادة أهل الريف وعلى الرغم من ضيق ذات اليد إلا أن الأب والأم كانوا يحلمون بتعليم أبنائهم فهو الوسيلة الوحيدة المتاحة أمام الفقراء والمعدمين للحراك الإجتماعى الصاعد وترك قاع المجتمع والصعود على سلم التدرج الطبقى وحين بلغ

صابر السادسة من العمر أدخلوه المدرسة الإبتدائية وكان قد سبق ذلك حفظ بعض أجزاء من القرآن الكريم فى كُتّاب القرية. وبرزت علامات التفوق والذكاء على صابر وكان دائما متميزاً بين أقرانه حتى حصل على الشهادة الإبتدائية وكان ترتيبه الأول على المدرسة . وفى هذه الأثناء أصيب الأب بمرض خطير وأصبح غير قادر على العمل. وبدأت رحلة العلاج بالتردد على المستشفيات العامة والحكومية سواء فى طنطا أو المنصورة أو القاهرة، إن البلهارسيا اللعينة أتلفت كبده و أقعدته طريح الفراش ويوماً بعد يوم تزداد حالته سوءاً وفى ذلك التوقيت دخل صابر المدرسة الإعدادية وكانت هناك صعوبة فى دفع المصروفات وإحضار ملابس وأدوات المدرسة لكن الأم أصرت على إكمال صابر مشوار تعليمه هو وشقيقاته، ولكن ليس كل مايتمناه المرء يدركه.

مات الأب بعد رحلة قصيرة مع المرض، وقبل أن ينتصف الفصل الدراسى الأول من المرحلة الإعدادية كان على صابر أن يترك المدرسة حلمه وحلم أبويه ويخرج إلى سوق العمل لمساعدة الأم على مشاق الحياه ومواصلة شقيقاته لمشوار تعليمهم لقد أصبح صابر فجأة وبدون أى مقدمات رجل البيت والمسئول عنه. هذا الطفل الصغير هو بديل والده، وإستمرت الأم تذهب إلى بيوت القرية فى الصباح وحين يأتى المساء تكون قد عادت بحصيلة تكاد تسد رمق اطفالها الصغار. وعمل صابر منذ تركه للمدرسة فى عدة مهن ولكنه إستقر أخيرا فى مهنة "إستورجى" يقوم بدهان الأثاث وأتقن صابر المهنة وأصبح من أمهر العاملين بها سواء داخل القرية أو خارجها فى القرى والمراكز المجاورة وأصبحت هذه المهنة تدر على صابر دخل معقول كان يعطيه بكامله إلى أمه من أجل مساعدتها فى مواصلة شقيقاته لتعليمهم.

ومع الوقت وإشتداد عود صابر ودخوله مرحلة الشباب طُلب للعمل فى مدينة دمياط، مدينة صناعة الأثاث الأولى فى مصر وبمرتب مجزى للغاية فوافق على الفور وطلب من أمه ترك العمل والتفرغ لرعاية الأسرة وكان صابر قد عرض عليها ترك العمل أكثر من مرة ولكنها كانت ترفض بحجة إحتياجهم الشديد لهذه النقود البسيطة للمساعدة على العيش خاصة وأن عمله الجديد سوف يتطلب الإقامة بعيداً عن القرية ولكن تحت إلحاح صابر وافقت الأم على ترك العمل. وسافر صابر إلى دمياط يحمل معه دعوات الأم والشقيقات الأربعة. وإستطاع خلال فترة وجيزة إثبات وجوده فى مجال مهنة دهانات الأثاث مما ساعد على زيادة راتبه، وبدأت أحوال الأسرة تتبدل حيث قام صابر بشراء أثاث جديد للمنزل

وأجهزة كهربائية حديثة كما أنه قد قام بشراء بعض القطع الذهبية لأمه وشقيقاته. وبدأت الأسرة تشهد "بحبوحة" فى العيش بفضل عمل صابر وإجتهاده. وفى هذه الأثناء حصلت إحدى شقيقات صابر على الثانوية العامة وبدأت فى الإستعداد لدخول الجامعة وكانت قد سبقتها شقيقة أخرى فى الحصول على دبلوم التجارة وكانت سعادة صابر غامرة لأنهم يحققون حلمه وحلم أبيه وأمه إنهم ينجزون ماحالت الظروف بين صابر وإمكانية تحقيقه. وكان صابر كلما شاهد شقيقاته يكبرن أمامه كان يشعر بالقلق والتوتر إنه حمل ثقيل يتطلب العمل ليلاً ونهاراً فقد يتقدم فى أى وقت شخص ما لطلب الزواج من إحدى شقيقاته خاصة وانهن يتمتعن بقدر كبير من الجمال. كان صابر مقيما فى دمياط ويذهب كل عدة أسابيع لقريته للإطمئنان على أمه وشقيقاته وإعطائهم حصيلة عمله عن طيب خاطر، وكان يشعر بسعادة غامرة كلما شاهد الرضا فى عيون أمه وشقيقاته، وفى إحدى هذه الأجازات حدث ماكان يقلق صابر ويوتره فقد تقدم أحد شباب القرية لخطبة إحدى شقيقاته ولإتمام الزفاف كان على صابر أن يوفر مبلغ كبير لتجهيز منزل الزوجية ولإنجاز هذه المهمة الثقيلة عرف صابر للمرة الأولى طريق "الدين" ولكنه كان سعيداً برسم الفرحة على وجه أمه وشقيقته وبعد الزفاف ظل صابر ما يقرب من عام يسدد فى ديونه. وقبل أن يخرج صابر من عثرته الأولى جاءت عثرته الثانية شاب جديد يتقدم لشقيقة أخرى.

ووجد صابر نفسه فى مأزق شديد ومن هنا نبعت فكرة الهجرة فعمله الحالى لا يسمح له بإنجاز المسئوليات الملقاه على كاهله، وبما أن صابر أحد أبناء قرية "ميت بدر حلاوة" تلك القرية التى هاجر أغلبية ابنائها إلى أوربا فقد كان حلم الهجرة إلى الشمال حلماً مشروعاً لأنه شاهد بنفسه كيف تتبدل أحوال هؤلاء الشباب المهاجرين وأسرهم ولكن صابر كان على علم تام بأن ظروفه تتميز بخصوصية شديدة فهو المسئول الأول والأخير عن الأسرة والبنات فى سن خطرة ولابد من رعاية ورقابة صارمة، هذا إلى جانب كثرة أصدقاءه الذين هاجروا ونجحوا فى تحقيق حلم الثراء لكن هذا الحلم يتطلب شروطاً قاسية لعل أهمها هو توفير مايتراوح بين (٥٠ -٩٠) ألف جنيه مصرى لإنجاز حلم السفر إلى فرنسا وهو بالطبع لا يملك هذه المبالغ الضخمة. وعاد صابر إلى دمياط ولكن لم يكف عقله عن التفكير فى البحث عن حل لإزمته وفى أثناء إنشغاله بعمله فى دمياط جاءت الفرصة، بعض الأصدقاء يستعدون للهجرة إلى أوربا (إيطاليا واليونان) عن طريق وسيط مصرى مقابل (٣٥) ألف جنيه لإيطاليا و (٢٥) ألف جنيه لليونان وتم إحياء حلم الهجرة

مرة أخرى لدى صابر وبدأ يفكر فى كيفية تدبير المبلغ المطلوب بعد أن أتفق مع الوسيط على السفر إلى اليونان.

وقام صابر ببيع ذهب شقيقاته وأمه وعندما لم يتمكن من تدبير المبلغ قام ببيع بعض أثاث المنزل وبعد بيع كل مايمكن بيعه كانت الحصيلة خمسة عشر ألف جنيه حاول صابر إقناع الوسيط بقبولها لكنه رفض فهو يريد المبلغ بالكامل، إضطر صابر إلى الإستدانة من أحد أصحاب العمل ممن كان يعمل لديهم فى دمياط وكان يعتبره ابناً له وقام صابر بتوقيع عدد من إيصالات الأمانة بمبلغ خمسة عشر ألف جنيه. وقام صابر بدفع المبلغ كاملا للوسيط وتبقى معه خمسة آلاف جنيه أعطى أمه مبلغ ثلاثة آلاف جنيه لتدبير مصاريف البيت حتى يتمكن من إرسال نقود لهم بعد السفر وظلت معه الألفان من الجنيهات قام بتبديلها بدولارات لزوم مصاريف الرحلة وبالقطع كانت هناك محاولات من قبل الأسرة لإثناء صابر عن السفر خاصة وأنه عائلهم الوحيد ولكن صابر إستطاع إقناعهم بأنها فرصته الأخيرة للخروج من دائرة الفقر التى يدور فيها منذ نعومة أظافره تلك الدائرة الجهنمية التى تطحنه وأسرته واقتنع الجميع بأن أى محاولة لإثناء صابر على ماعزم عليه سوف يكون مصيرها الفشل، وبالفعل بدأ صابر الرحلة فى إبريل ٢٠٠٧ وبالقطع لم يكن وحيداً فى هذه الرحلة فقد كان معه مايقرب من ثلاثون فرداً من محافظات مختلفة وكان معه بعض الأصدقاء ممن كانوا يعملون معه فى دمياط . وكانت نقطة التجمع على شاطئ المتوسط بالاسكندرية وعلى مركب بضائع صعد صابر وزملائه بصحبه الوسيط المصرى الذى تقابل مع خمسة وسطاء آخرين لم يستطع صابر معرفة جنسيتهم ولكنهم لم يكن بينهم من يجيد العربية وخلال الرحلة كانوا يقدمون لهم طعاماً بسيطاً عبارة عن خبز وبعض الجبن أو المعلبات المحفوظة من السردين وكانت المعاملة طيبة من قبل هؤلاء الوسطاء مع ملاحظة أنهم كانوا يحملون بعض قطع السلاح وأثناء الرحلة رست المركب على شاطئ جزيرة "إراكليون" وصلتها المركب بعد عدة أيام ثم تحركت المركب بعد القيام بعمليات شحن وتفريغ حتى وصلت لشواطئ جزر "كيكلاديس" وهنا بدأ الوسيط المصرى يتحدث إلى صابر وزملائه أنهم أصبحوا على مقربة من السواحل اليونانية لكن هناك إتصالات تمت بين الوسطاء ووسطاء آخرين على السواحل يؤكدون أن هناك تشديدات أمنية من قبل حرس السواحل وعندما إقترب المركب من السواحل اليونانية بدأت تحدث حركة غير عادية فوق سطح المركب فصعد صابر وزملائه فوجدوا هجوماً بوليسياً على

المركب فقز الجميع فى المياه ومنهم بالقطع صابر ولم يشعر صابر بأى شئ إلا وهو محجوزا لدى السلطات اليونانية التى بدأت فى التحقيق معه لمدة ثلاثة أيام وكان قد فقد متعلقاته حتى جواز سفره وبعد عشرة أيام تم ترحيل صابر على متن طائرة مصرية بعد أن أصدرت له السفارة وثيقة سفر وعند وصوله مطار القاهرة تم التحقيق معه بواسطة رجال مباحث أمن الدولة ثم تم الإفراج عنه بضمان أحد معارفه وعاد صابر إلى قريته وهو غير مصدق أنه قد نجا من الموت.

وبدأ رحلة جديدة لتسديد ديونه فقد قرر الرجل الشهم الذى كان يعمل لديه أن يقسط له المبلغ من حصيلة عمله خلال الأيام القادمة بعد أن كان شبح السجن يهدده، لكن الأمر الأخر الذى كان أكثر صعوبة بالنسبة لصابر هو فسخ خطيب شقيقته للخطبة لعدم قدرة الأسرة على الإلتزام بمتطلبات الزواج، وبقاء شقيقته حبيسة المنزل محاطة بأحزانها هى وأمها وشقيقاتها الآخريات ولم يجد صابر أمامه سوى مواساتهم ببعض الكلمات وتذكيرهن بالقسمة والنصيب وإرادة المولى عز وجل وقد قرر صابر بعد رحلة الموت هذه عدم تكرار المحاولة حيث مات بداخله حلم الشمال الذى كاد يفقد حياته غرقاً فى مياه المتوسط بسببه.

خامساً : مناقشة النتائج.

يسعى الباحث الآن إلى مناقشة نتائج الدراسة من خلال مجموعة من المحاور حتى يسهل معها السيطرة على أبعاد الظاهرة وهى كالأتى :

١) الهجرة غير الشرعية بين عوامل الطرد وآليات الجذب :

إن عملية الهجرة غير الشرعية من الجنوب إلى الشمال ومن الشرق إلى الغرب، هى عملية ناتجة عن مجموعة من المتغيرات فى ظل مايسمى بالعولمة، حيث أصبحت فرص الحياه غير متاحة فى الجنوب والشرق وبالتالى أصبحت الهجرة أو حلم الشمال هو البديل المتاح للأفراد فى هذه المجتمعات، على الرغم مما تشتمل عليه من مخاطر قد تؤدى إلى فقد المهاجر لحياته، وعلىالرغم من تداخل عدة عوامل كدافع للهجرة إلا أن العامل الاقتصادى دائماً مايأتى فى المقدمة، ومن بين العوامل الدافعة للهجرة الصراعات

المسلحة، وعدم الإستقرار السياسى، والإضطهاد فى بعض الثقافات المحلية، والإبادة الجماعية والتدهور البيئى والضغوط الديموجرافية حيث إرتفاع نسبة الشباب فى مجتمعات الجنوب وقلتها فى مجتمعات الشمال . وبالنسبة للحالة المصرية يمكننا التأكيد على أن أهم عوامل الطرد تتمثل فى فشل الدولة فى توفير فرص عمل للشباب. ففى ظل تطبيق برنامج الإصلاح الإقتصادى وفقا لتعليمات صندوق النقد الدولى بدأت مصر فى تطبيق آليات السوق والخصخصة وهو ما أدى إلى تزايد نسبة البطالة حيث تم بيع الأصول الإنتاجية المملوكة للدولة وبالتالى فقد الكثير من العمال وظائفهم . هذا إلى جانب تخلى الدولة عن مسئولياتها فى تعيين الخرجين أدى إلى إتساع نطاق العاطلين عن العمل من ذوى المؤهلات العليا والمتوسطة. وإذا كان القطاع الخاص هو البديل فى ظل هذه السياسات فإنه قد عجز عن توفير فرص عمل مناسبة تستوعب القوى البشرية المتزايدة هذا إلى جانب فشل المشروعات الصغيرة فمشروع الصندوق الاجتماعى للتنمية يضع عراقيل كبيرة أمام الشباب و إذا نجح الشاب فى الحصول على قرض يجد نفسه متعثراً فى السداد نتيجة لعدم استقرار السوق المصرى وبالتالى تحيط به المشكلات التى قد تدفعه إلى فقدان المشروع ويكون مهدداً بعد ذلك بالسجن لعجزه عن السداد.

أما بالنسبة لعوامل الجذب فيأتى فى المقدمة الاستقرار الإقتصادى والسياسى فى دول الشمال، حيث ارتفاع مستوى الدخل والمعيشة، وإزالة الحواجز بين الدول نتيجة سيادة سياسات العولمة التى تشجع على الإنفتاح الإقتصادى وهو ما يتطلب نقل المنتجات والمعلومات والخدمات بين الدول وهو مايسهل عملية السفر أو الهجرة بين الدول الفقيرة والدول الغنية، هذا إلى جانب اتساع نطاق القطاع غير الرسمى فى دول الشمال شجع على جذب الايدى العاملة الرخيصة من دول الجنوب، بالإضافة إلى الشبكات الاجتماعية التى يكونها المهاجرين من دول الجنوب إلى دول الشمال، تساعد فى إستيعاب وتكيف المهاجرين الجدد، حيث يتوفر لهم الإقامة والمعيشة وفرص العمل. وبالطبع تلعب وسائل الاتصالات الحديثة دوراً فى جذب المهاجرين من دول الجنوب من خلال ماتبثه من مادة إعلامية تبرز مدى رفاهية مجتمعات الشمال وهو مايساعد على تضخيم الحلم وقبول المخاطرة.

٢) الهجرة غير الشرعية والتحولات الاقتصادية فى القرية المصرية :

لقد أدت الهجرة الجماعية غير الشرعية إلى تغيرات كبيرة فى اقتصاديات القرية المصرية وخاصة فى القرى التى هاجر معظم شبابها. فإذا كانت الزراعة هى القطاع الرئيسى للعمل والإنتاج، فقد أُصيب هذا القطاع إصابات بالغة بسبب الهجرة، حيث تم هجر الأرض الزراعية نتيجة غياب القوى البشرية القادرة على زراعتها، وبالتالى تم تبويرها، ثم تجريفها، ثم البناء عليها. فالمهاجرين يرسلون إلى أسرهم النقود التى تساعدهم على المعيشة أولا ثم الإستثمار ثانياً وبما أن إقتصاديات السوق تتم وفق قانون العرض والطلب فإن الأرض الزراعية المحدودة فى نطاق القرية المصرية، والتى تفتتت بفعل عوامل عديدة اصبحت هى الوعاء الحقيقى للإستثمار من قبل المهاجرين واسرهم، وادى ذلك إلى إرتفاع جنونى فى الأسعار نظراً لأن الطلب يفوق العرض، وإختفت بالتالى الأرض الزراعية التى كانت تشكل فى الماضى القطاع الرئيسى للإنتاج داخل القرية المصرية، وحلت محلها المبانى التى تستوعب مشروعات جديدة تماماً على القرية المصرية وهى بالطبع مشروعات خدمية إستهلاكية، حيث إنتشرت مشروعات السوبر ماركت وبيع الملابس والأجهزة المنزلية ومراكز الإتصالات والصالات الرياضية وصالات ألعاب التسلية وأندية تكنولوجيا المعلومات وغيرها. وهذا القطاع يتم الإستثمار فيه إما من قبل أسر المهاجرين أو من المهاجرين أنفسهم بعد العودة، وكثيرا ما تفشل هذه المشاريع ويعود المهاجر مرة أخرى إلى حيث كانت هجرته.

٣) الهجرة غير الشرعية والتحولات الإجتماعية فى القرية المصرية :

لقد أدت الهجرة غير الشرعية إلى تحولات كبيرة فى البنية الاجتماعية والطبقية للقرية المصرية، حيث تراجعت بقوة مكانة العائلات صاحبة النفوذ التقليدى والتى كانت تكتسب مكانتها ونفوذها بفعل إمتلاكها للأرض الزراعية. وبما أن الأرض قد تفتتت وهجرت وتم تبويرها وتجريفها فقد فقدت هذه العائلات وسيلة تميزها. وفى المقابل صعدت قوى اجتماعية وطبقية جديدة بدأت فى فرض نفوذها نتيجة لإمتلاكها حصيلة أموال الهجرة التى سمحت لها بشراء الأرض والبناء عليها سواء مشروعات إستهلاكية أو سكن ترفى حيث العمارات والفيلات والقصور إلى جانب السيارات الفارهة التى يتباهى بها هؤلاء ويعتبرونها وسيلتهم لإحتلال أعلى السلم الاجتماعى والطبقى للقرية الآن.

٤) الهجرة غير الشرعية وتغير منظومة القيم فى القرية المصرية :

لقد أدت الهجرة غير الشرعية إلى إختلال منظومة القيم التقليدية داخل القرية المصرية. فإذا كانت ثورة الإتصالات والمعلومات فى ظل السموات المفتوحة قد أدت إلى عولمة الثقافة. فإن تأثير تلك الثورة على منظومة القيم كان أكبر فى المدن والمراكز الحضرية من القرى الريفية التى ظلت متماسكة قيمياً إلى حد كبير، وكان ذلك التغير يسير بخطى بطيئة نسبياً. لكن مع إنتشار الهجرة غير الشرعية فى السنوات القليلة الماضية، وهجرة شباب قرى بأكملها إلى أوربا أدى الى تغير حاد فى منظومة القيم، فقد تراجعت قيمة الرجولة وأصبحت تقاس بما يمتلكه الشخص من مال وتراجعت كذلك قيم الزواج التقليدية والتى كانت تستند إلى الدين والأخلاق والأسرة الكريمة (الحسب والنسب)، وأصبحت قيم الزواج تتمثل فى إمتلاك الشخص للأموال التى تؤهله لشراء الذهب وإعداد المسكن الفاخر والأثاث الحديث والسيارة الفارهة والمدخرات البنكية، تلك الأشياء التى لا يقدر عليها إلا المهاجرين. وتراجعت أيضا قيمة العلم والتعليم فبعد أن كان التعليم وسيلة من وسائل الحراك الإجتماعى الصاعد تحول ليصبح وسيلة للحراك الإجتماعى الهابط نتيجة لأن المتعلم يفقد سنوات طويلة من عمره كان يمكنه إستثمارها فى الهجرة والعمل. كذلك تراجعت قيم الولاء والإنتماء ولعل تخلف الشخص عن أداء الخدمة الوطنية يعد أحد أهم المؤشرات فى هذا السياق، حيث إنتشرت عملية الهروب من أداء الخدمة العسكرية بين غالبية المهاجرين غير الشرعيين. وبالطبع إنتشرت قيم الإستهلاك الترفى فى مقابل إنحصار قيم الإنتاج. وطغت القيم المادية على ماعداها من قيم غير مادية إنسانية وثقافية وروحية، وعلى حد تعبير "دوركايم" فقد أصيب المجتمع بحالة من الأنومى الاجتماعية أو فقدان المعايير.

٥) الهجرة غير الشرعية وتفريغ القرية المصرية من طاقاتها الشابة المنتجة:

لقد أدت الهجرة غير الشرعية إلى هجر الشباب للأرض الزراعية القطاع الرئيسى للعمل فى الريف المصرى، وهو مانتج عنه تبوير الأرض وتجريفها ثم البناء عليها بواسطة أموال المهاجرين وبالتالى ضاعت وسيلة الإنتاج الرئيسية التى يمكن أن تستوعب قوى بشرية جديدة وأصبح على الشباب الجديد البحث عن فرص عمل خارج نطاق

القرية. فمن لم يستطع تحقيق حلم الهجرة للشمال، يضطر إلى الانتقال خارج نطاق قريته للبحث عن فرصة عمل لعدم وجود مشروعات إنتاجية بديلة للأرض الزراعية التى تآكلت. وبذلك تفرغ القرية من طاقاتها الشابة المنتجة إما لصالح مواقع إنتاجية خارج القرية أو لصالح عملية هجرة جديدة خارج حدود الوطن، فتلك هى البدائل المتاحة أمام هؤلاء الشباب. وبما أن أوضاع العمل داخل حدود الوطن متشابهة وعائداتها غالباً ماتكون ضعيفة للغاية، وبما أن الشباب سوف يترك موطنه الأصلى ويبعد عن أسرته فغالبا مايفضل الهجرة الخارجية حتى لو كانت غير شرعية وحتى لو كان من الممكن أن يدفع حياته ثمناً لها.

٦) الهجرة غير الشرعية وإنتشار جماعات تهريب البشر المنظمة :

إن إزدياد الطلب على الهجرة غير الشرعية من قبل الشباب فى مجتمعات الجنوب أدى إلى ظهور سوق رائجة لتجارة وتهريب البشر وصلت عائداتها السنوية إلى مايقرب من "١٥" مليار دولار. وفى البداية كان المهربين يعملون بطريقة فردية حيث يقوم شخص من دول الإرسال يكون قد إستقر فى بلد الإستقبال فترة طويلة وخبر ظروف المجتمع ويتولى عملية التهريب من خلال الإتفاق مع المهاجرين من موطنه الأصلى لتسهيل عملية الهجرة مقابل مبلغ من المال. وهذه البداية كانت بالطبع لا تسمح بتهريب عدد كبير من المهاجرين . لكن مع مرور الوقت بدأ المهربين يعملون بطريقة جماعية وهو ما أدى إلى تهريب عدد كبير جداً من المهاجرين غير الشرعيين. فالطريقة الجماعية المنظمة لتهريب البشر تشبه إلى حد كبير عمليات تهريب المخدرات ويشترك فى عمليات التهريب عدد كبير من الأشخاص سواء فى دول الإرسال أو دول الإستقبال وبالطبع هناك أدوار محددة يقومون بها، فهناك قائد العملية مهمته الاساسية التخطيط للعملية ويكون غالباً من دولة الإستقبال وقد يكون صاحب نفوذ أو رجل أعمال وصاحب مشروعات إقتصادية فى القطاع غير الرسمى ثم هناك القائم بالتجنيد وهو غالباً من دولة الإرسال يعلم لغة المهاجرين وأحوالهم المعيشية وهو الذى يأخذ منهم المبالغ المبدئية لعملية التهريب . ثم هناك الناقل الذى يقوم بالنقل أو المساعدة فى عملية النقل طوال الرحلة وقد يكون هناك أكثر من ناقل خلال الرحلة وغالباً مايكون الناقل من دولة الاستقبال أو دولة الترانزيت.

وهناك أيضا الكشافة وتكون مسئوليتهم توفير معلومات عن أماكن التفتيش من قبل حرس السواحل وهم غالباً مايكونون من دول الإستقبال وهناك ملاك المساكن والفنادق الذين يوفرون سبل المعيشة للمهاجرين خلال الرحلة والتنقل من دولة إلى اخرى حتى الوصول للمحطة النهائية دولة الإستقبال. وهناك بعض الأشخاص المسلحين مهمتهم إستخدام العنف للحفاظ على اعمال التهريب وقد يستخدمون هذه الأسلحة فى مواجهة البوليس وحرس الحدود ثم يظهر بعض رجال الأمن والبوليس وضباط البحرية والموظفين الفاسدين فى السفارات والقنصليات الذين يستطيعون توفير كروت الإقامة المؤقتة ويغمضون عيونهم بعد تسلمهم للرشاوى لتمرير المهاجرين غير الشرعيين. إذن فعملية الهجرة غير الشرعية أصبحت عملية منظمة تتم من خلالها توزيع الأدوار المختلفة لإنجاح عملية التهريب التى أصبحت تجارة دولية تحميها المافيا العالمية.

٧) تيارات الهجرة غير الشرعية وإتجاهاتها :

إن تيارات الهجرة غير الشرعية دائما ما تأتى من دول الجنوب الفقيرة إلى دول الشمال الغنية ومن دول الشرق الإشتراكى – بعد إنهيار الإتحاد السوفيتى وتفكك الكتلة الشرقية – إلى دول الغرب الرأسمالى وبالنسبة للحالة المصرية فقد تميزت بخصوصية فى تيارات الهجرة المتجهة إلى الشمال حيث إتجهت بصفة أساسية إلى دول حوض البحر الأبيض المتوسط فى الشمال، وجاءت إيطاليا فى المقدمة ثم تبعتها اليونان ثم فرنسا واسبانيا. وكانت هناك طرق مختلفة فى عملية الإنتقال حيث أن غالبية طرق التهريب بدأت بالسير براً عبر ليبيا ثم توجهت بحراً إلى إيطاليا مروراً ببعض الجزر فى المتوسط مثل مالطا . وهناك من إتجه إلى الإسكندرية ثم سار بحراً إلى اليونان مروراً ببعض الجزر فى المتوسط. وهناك أيضا من إتجه براً إلى ليبيا ثم غادر بحراً إلى اليونان مراراً ببعض جزر المتوسط. وهناك بعض الرحلات التى تبدأ جواً إلى المغرب ثم بحراً إلى اسبانيا ثم براً إلى فرنسا. وهناك من يسير براً إلى الأردن ثم براً إلى سوريا ثم بحراً إلى قبرص ثم بحراً إلى اليونان ويلاحظ على تيارات الهجرة وإتجاهاتها أنها غالباً ماتفضل الطرق البحرية ويرجع ذلك إلى طول السواحل فى دول الشمال وضعف الرقابة والحراسة مما يسهل عمليات التهريب والدخول.

٨) الهجرة غير الشرعية بين أساليب المواجهة والأساليب المضادة :

لقد أدت أحداث ١١ سبتمبر وتفجيرات لندن ومدريد إلى إنتباه الحكومات فى دول الشمال لظاهرة الهجرة غير الشرعية لدرجة أصبحت هذه الظاهرة أحد الإهتمامات الموجودة على الأجندة السياسية لهذه الحكومات وسعت هذه الدول إلى مواجهة هذه الظاهرة بمجموعة من الإجراءات للحد منها وكانت أهم هذه الإجراءات تتمثل فى تطوير الحدود بالوسائل الإلكترونية الحديثة وتشديد الرقابة على المطارات والسواحل ووضع أعداد كبيرة من رجال البوليس لمنع دخول المهاجرين غير الشرعيين. ومن إجراءات المواجهة أيضاً توسيع نطاق عمليات الإعتقال والنفى أما الإجراء الأكثر إنتشاراً فهو إحباط العمالة غير الشرعية عن طريق منعهم من الوصول إلى اسواق العمل وهو مايدفعهم للهروب من هذه الدول ومحاولة البحث عن حظوظهم فى دول أخرى هذا إلى جانب محاولة التضييق عليهم بمنع الخدمات العامة عنهم وعلى الرغم من ذلك فإن هذه الإجراءات كانت محدودة الفاعلية فى الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية وقد يرجع ذلك إلى الإجراءات المضادة التى اتخذها المهاجر غير الشرعى وجماعات التهريب وأصحاب المصالح الإقتصادية فى القطاع غير الرسمى فى دول الإستقبال، حيث إنتشرت شركات ومنظمات التهريب التى تساعد فى وصول المهاجرين وإقامتهم فى دول الشمال وإنتشار الأسواق غير الشرعية فى مجالات العمل والسكن وتزوير الوثائق الرسمية. ويشكل المهاجرين شبكات إجتماعية من أقاربهم ومعارفهم يساعدونهم فى الإختفاء ويوفرون لهم السكن والمأوى والعمل. وإعدام الوثائق الدالة على جنسياتهم الأصلية حتى يصعب التعرف عليهم. وإذا كانت هذه الإجراءات التى إتخذتها دول الإستقبال للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية قد قوبلت بإجراءات مضادة من قبل المهاجرين وجماعات التهريب فما هو دور الحكومات فى دول الإرسال للحد من هذه الظاهرة. لقد عجزت دول الإرسال ومنها مصر من إتخاذ أى إجراءات للحد من الظاهرة ذلك لأن معظم الحلول المقترحة للحد من الظاهرة تتطلب مسئوليات كبيرة يجب أن تتحملها حكومات هذه الدول وهى بالطبع عاجزة عن تحمل هذه المسئوليات فأبسط حقوق المواطنة هى توفير فرص عمل وسبل عيش كريمة لهؤلاء الشباب. وهذا بالطبع يفوق طاقات وإمكانيات تلك الحكومات ولعل أطرف إجراء تم من قبل الدولة المصرية هى إصدار فتوى شرعية من قبل المؤسسة الدينية الرسمية تعتبر من مات غرقاً أثناء رحلة هجرة غير شرعية ليس شهيداً لأنه غرق نتيجة الطمع والجشع.

خاتمة :

إن العولمة هى أحد مراحل تطور الرأسمالية الشرسة والمتوحشة التى فرضت قسراً على دول الجنوب فى ظل المتغيرات العالمية الجديدة. وبالطبع أدى تطبيق سياسات العولمة الإقتصادية من قبل حكومات دول الجنوب - ومنها مصر - إلى تدهور الأحوال المعيشية لغالبية السكان للحد الذى أدى إلى إنتشار ظاهرة الفقر الإنتحارى. وتعد ظاهرة الهجرة غير الشرعية أحد البدائل المتاحة أمام المواطنين فى ظل غياب دور الدولة وتخليها عن مسئولياتها تجاه مواطنيها. ومن بين ماتخلت عنه هو توفير فرص العمل أمام القادرين عليه، على الرغم من أن الوثيقة العالمية لحقوق الإنسان والتى وقعت مصر عليها منذ أكثر من نصف قرن تؤكد على أن توفير فرص العمل من قبل الدولة حق من حقوق الإنسان ولكن هذه الحقوق لا سبيل لتحقيقها على أرض الواقع. إن إستمرار سياسات العولمة سوف يكرس ويعمق من إستمرارية الظاهرة، حيث اصبح حلم الشمال بديلاً للواقع المأزوم فى دول الجنوب. وليس أمام الشباب إلا ان يسعى لتحقيق هذا الحلم أو الموت غرقاً فيتخلص بذلك من كافة مشكلاته.

الهوامش

(1) Broders D. and Engbersen G., The Fight Illegal Migration, American Behavioral Scientist, Vol. 50, No. 12, August 2007, P. 1592.

(2) Antonopoulos G. and Winterdyk J., The Smuggling of Migrants in Greece, European Journal of Griminology, Vol. 3, (4), 2006, P. 439.

(٣) تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، هجرة شباب مصر .. فرار إلى المجهول، المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، القاهرة، ديسمبر ٢٠٠٧، ص ص٤-٥ .

(4) Edmunds J, Migration Studies: New Directions ? Ethnicities, Vol. 6, (4), 2006, P. 557.

(5) Ibid, p. 555.

(6) Turner. B, The Enclave society, European Journal of social Theory, 10 (2), 2007, P. 288.

(٧) أماني مسعود، الأبعاد السياسية لظاهرة عودة العمالة المصرية، ضمن أعمال المؤتمر السنوى الأول للباحثين الشباب القاهرة ١٧ - ١٩ أكتوبر ١٩٩٣، التطور السياسي في مصر ١٩٨٢-١٩٩٢، مركز البحوث والدراسات السياسية، محمد صفى الدين خربوش (محرراً)، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٩٤، ص ٥٩٩.

(٨) على ليلة، أسس البحث العلمى فى علم الإجتماع، التركى للكمبيوتر والطباعة، طنطا، ١٩٩٤، ص ص ٨١ - ٨٥ .

(٩) سيدة إبراهيم سعد، إجتماعيات السكان، جامعة الأزهر، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ١٥٢.

(١٠) المصدر نفسه، ص ١٧ .

(١١) المصدر نفسه، ص ص ١٨ - ١٩ .

(١٢) المصدر نفسه، ص ١٦٩ .

(13) Antonopoulos . G and winterdyk .J ,op.cit , P. 441 .

(١٤) تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، مصدر سابق، ص ٤ .

(١٥) لمزيد من التفصيل حول تعريفات الهجرة غير الشرعية أنظر :

- Barkan, Elliott R.(2003) "Return of the Nativists? California Public Opinion and Immigration in the 1980s and 1990s." Social Science History, 27(2): 229–283. in Project Muse.
- Vanessa B. Beasley,(2006) ed. Who Belongs in America?: Presidents, Rhetoric, And Immigration.New York.
- Cull, Nicholas J. and Carrasco, Davíd, (2004) ed. Alambrista and the US-Mexico Border: Film, Music, and Stories of illegal Immigrants U. of New Mexico Press,. 225 pp.
- De La Torre, Miguel A.,(2009) "Trails of Terror: Testimonies on the Current Immigration Debate", Orbis Books.

- Dowling, Julie A., and Jonathan Xavier Inda, (2013) eds. Governing Immigration Through Crime: A Reader. Stanford, CA: Stanford University Press.
- Flores, William V.(2003). "New Citizens, New Rights: illegal Immigrants and Latino Cultural Citizenship" Latin American Perspectives . 30(2): 87–100.
- Griswold, Daniel T.;(2002) "Willing Workers: Fixing the Problem of Illegal Mexican Migration to the United States", Trade Policy Analysis no. 19, October 15, 2002.
- Inda, Jonathan Xavier.(2006). Targeting Immigrant: Government, Technology, and Ethics. Malden, MA: Wiley-Blackwell,.
- Kennedy, Marie and Chris Tilly, (2008).'They Work Here, They Live Here, They Stay Here!': French immigrants strike for the right to work—and win. Dollars & Sense, July/August 2008.
- Nicholas Laham; (2000). Ronald Reagan and the Politics of Immigration Reform Praeger Publishers.
- Magaña, L."92003).Straddling the Border: Immigration Policy and the INS .
- Marquardt, Marie Friedmann, Timothy Steigenga, Philip Williams and Manuel Vasquez,(2011). Living "Illegal": The Human Face of Unauthorized Immigration, The New Press.
- Mohl, Raymond A.(2002). "Latinization in the Heart of Dixie: Hispanics in Late-twentieth-century Alabama" Alabama Review 55(4): 243–274. ISSN 0002-4341 9-4894945651.
- Ngai, Mae M. (2004).Impossible Subjects: Illegal Aliens and the Making of Modern America ,90952-15665.
- Ngai, Mae M.(2003). "The Strange Career of the Illegal Alien: Immigration Restriction and Deportation Policy in the United States, 1921–1965" Law and History Review 21(1): 69–107. ISSN 0738–2480 Fulltext in History Cooperative.
- Myers, D., (2007), Immigrants and Boomers: Forging a New Social Contract for the Future of America, Russell Sage Foundation, ISBN 978-0-87154-636-4.

(١٦) لقد أكدت لنا إحدى حالات الدراسة أن المهاجر غير الشرعي إلى فرنسا يتمتع بكل حقوق المواطنة على الرغم من أنه ليس لديه أوراق إقامة فالمهاجر غير الشرعي له الحق في الرعاية الصحية له ولإفراد أسرته من قبل الدولة والمراكز الصحية التطوعية، وله الحق في الزواج وإثبات عقد الزواج بمقر البلدية التابع له، وله الحق في التسجيل الدراسي بمختلف المراحل الدراسية له ولأفراد أسرته، وله الحق في المساعدات الإجتماعية لأطفاله، وله الحق في حماية ورعاية أطفاله وحراستهم، وله الحق في الحصول على تعويض عن أي إصابة عمل وله الحق في الحصول على أجره وتقاضيه حقوقه عن أي عمل قام بتأديته،

وله الحق فى الحصول على مسكن من خلال مراكز الإيواء الحكومية وشبه الحكومية، وله الحق فى الحصول على المساعدة القضائية التى تمنح من قبل الدولة حال تعرضه ودخوله طرف فى نزاع قضائى، وله الحق فى شراء العقارات وتأسيس الشركات والمشروعات، وله الحق فى الحصول على مساعدات مالية له ولأفراد أسرته، وله الحق فى فتح حساب بنكى، وله الحق فى الحصول على تخفيضات أثناء إستخدامه المواصلات العامة، وله الحق فى التأسيس والاشتراك فى الجمعيات والنقابات، وله الحق فى الإتصال بصديق ومحامى ومترجم وطبيب أثناء تعرضه لتفتيش مسكنه أو بقسم الشرطة، وله الحق فى التسجيل بمركز الضرائب التابع له وقد أمدتنا الحالة بمجلة يصدرها المصريين فى فرنسا مثبت بها كل ماسبق، أنظر : جبريل محفوظ سباق، قضايا مهجرية .. بدون أوراق إقامة .. ولكن ليس بدون حقوق، مجلة المستقبل المصرى، العدد الثانى، باريس، ديسمبر/ يناير ٢٠٠٦، ص٥٣ .

(١٧) صلاح الدين حافظ، حروب الجوع .. ومؤامرة الغرب الكبرى !، الأهرام، العدد ٤٤٣٢٦، السنة ١٣٢، ١٦ – ٤ – ٢٠٠٨، ص ١١ .

(١٨) المصدر نفسه.

(١٩) المصدر نفسه.

(20) Edmunds .G ,op.cit , P. 555 .
(21) Turner.B ,op.cit , P. 295 .
(22) Broders . D and Angbersen . G, op.cit ,PP. 1599-1603 .
(23) Turner .B ,op.cit , P. 295 .
(24) Edmunds .J ,op.cit , P. 557 .
(25) Antonopoulos . G and winterdyk .J ,op.cit , P. 444 .

(٢٦) سعاد طنطاوى، مافيا الهجرة غير الشرعية دخلها ١٥ مليار دولار سنوياً، الأهرام، العدد ٤٤٣٢٣، السنة ١٣٢، ٢٠٠٨/٤/١٣، ص ٣٢ .

(٢٧) سمير نعيم، المنهج العلمى فى البحوث الإجتماعية، مكتبة سعيد رأفت، ط ٤، القاهرة، ١٩٨٧، ص ١١٦ .

(٢٨) تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، مصدر سابق، ص ٧ .